عصام مخول (*)

أزمة الفكر والممارسة الصهيونية:
بين «اليسار الصهيوني» واليسار المناهض للصهيونية

نظرة إلى التاريخ

تحمل مقولة «اليسار الصهيوني» تناقضات داخلية وتركيبة هجينة، ولا تسمح هذه التناقضات بالقفز مباشرة إلى مناقشة العلاقة بينها وبين اليسار المناهض للصهيونية، من دون أن نتوقف لتفكيك مصطلح «اليسار الصهيوني». فالصهيونية في جوهرها وفي جيناتها نشأت في رحم الامبريالية، كحركة يمينية موغلة في الرجعية، واصطدمت على طول الطريق مع الحركة العمالية الثورية التي كانت في أوج انطلاقتها نحو الثورة الاشتراكية، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

التقت الحركة الصهيونية بكل تياراتها على ثلاث فرضيات تتناقض مع كل ما هو يساري وعلمي ومع التحليل المادي التاريخي للمسألة اليهودية:

فرضية وجود شعب يهودي عالمي، أمة عالمية واحدة فريدة! لا تسري عليها القوانين الموضوعية أو التعريفات المختلفة.

فرضية أن اللاسامية واضطهاد اليهود على أساسها تشكل ظاهرة أبدية، خالدة، ولا تاريخية، ناتجة عن مجرد وجود اليهود بين الأغيار من الشعوب الأخرى، ولذلك لن يتحقق اندماجهم بالشعوب التي يعيشون بينها.

فرضية أن حلّ المسألة اليهودية يكون بسلخ اليهود عن مجتمعاتهم وتركيزهم في دولة يهودية في فلسطين- «أرض إسرائيل»- على اعتبار أن فلسطين كانت إقليم الدولة العبرية القديمة. وهي مهمة تاريخية تؤديها «حركة تحرر قومي عالمية» لشعب يهودي عالمي، عابرة للحدود والدول متمثلة في الصهيونية. (إميل توما – «الصهيونية المعاصرة»)

(*) قيادي في الحزب الشيوعي الإسرائيلي ومدير «معهد إميل توما للدراسات»- حيفا

رفض اليسار المناهض للصهيونية فكرة وجود شعب يهودي عالمي، واعتبر أن حل المسألة اليهودية يكون باندماج اليهود في مجتمعاتهم والمشاركة في المعركة الطبقية التي تدور في أوطانهم كجزء من الطبقة العاملة المحلية. وشدد اليسار الماركسي اللينيني على أن اللاسامية ظاهرة تاريخية لها جذورها الطبقية تلجأ إليها البرجوازية الكبيرة الحاكمة والمأزومة، وتستثير أحقادا متخلفة دفينة لدى شعب الأكثرية الواقع تحت استغلالها البشع.

ومن دون التوسع في معالجة هذه الفرضيات هنا، أكتفي بتسجيل الحقيقة التاريخية الساطعة، بأن اليسار المناهض للصهيونية رفض دائما هذه الفرضيات جميعها ودحض أسسها، وفنّد منطقها، وفضح طابعها الرجعي، ودورها التضليلي، ومنهجها غير العلمي واللاتاريخي. إن استناد أي تيار صهيوني إلى هذه الفرضيات جميعها أو أي منها، يتناقض مع المنطلقات اليسارية العلمية والمفاهيم الثورية ولا يمت إليها بصلة.

لقد رفض اليسار المناهض للصهيونية فكرة وجود شعب يهودي عالمي، واعتبر أن حل المسألة اليهودية يكون باندماج اليهود في مجتمعاتهم والمشاركة في المعركة الطبقية التي تدور في أوطانهم كجزء من الطبقة العاملة المحلية. وشدد اليسار الماركسي اللينيني على أن اللاسامية ظاهرة تاريخية لها جذورها الطبقية تلجأ إليها البرجوازية الكبيرة الحاكمة والمأزومة، وتستثير أحقادا متخلفة دفينة لدى شعب الأكثرية الواقع تحت استغلالها البشع، للتستر على مسؤولية الطبقات الحاكمة عن البؤس الذي يعاني منه الشعب وطبقاته العمالية الفقيرة، ولإبعاد أنظار الشعوب عن عمق الاستغلال البشع الذي يتعرضون إليه، وتوجيه أحقادهم إلى الاقليات القومية والعرقية والدينية بما فيهم اليهود، بدلا من توجيهها إلى الطبقة الحاكمة والمطالبة «بإسقاط النظام».

وبدلاً من دعوة العاملين اليهود للاندماج في المعارك الطبقية الطاحنة في أوطانها، في مواجهة البرجوازية الكبيرة، لتغيير نظام الاستغلال القائم في مجتمعاتها التي تعيش فيها، فإن الصهيونية تستثمر معاناة الجماهير اليهودية العاملة والفقيرة، وتستثمر اللاسامية، وتتستر على جذورها الطبقية من أجل تبرير الصهيونية ذاتها وترسيخ أسسها، بصفتها «تيارا سياسيا رجعيا، وحركة قومية متعصبة، وأداة مهمة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار ضد القوى الثورية في عصرنا» كما عرفها الحزب الشيوعي الإسرائيلي في مؤتمره الـ ١٦ (العام ١٩٦٩).

ويعتبر المفكر الماركسي اللينيني وولف إيرليخ في كتابه «قوة الفكرة» أن النشاط الصهيوني يشكل جزءا لا يتجزّأ من الاستراتيجية الامبريالية الكونية. ولا يعني ذلك أنه لا توجد للقيادات الصهيونية ولكبار أصحاب رؤوس الاموال اليهود في البلاد وفي الاقطار الرأسمالية الاخرى، مصالح خاصة بهم، كالمصلحة في ترسيخ قاعدتهم المادية في إسرائيل، واستغلال جماهير العاملين في البلاد وسياسة التوسع والاحتلال. إن هذه المصالح الطبقية هي التي توجه نشاط القيادات الصهيونية ومشاريعها. ولكن في نهاية المطاف فإن كل نشاطاتهم وبرامجهم تخضع للإستراتيجية الامبريالية الكونية. وتستطيع هذه البرامج أن تتحقق فقط كجزء من الاستراتيجية الامبريالية الشاملة.

ليست حركة تحرر قومي
بل حركة اضطهاد قومي!

وتاريخيا، لم يعل صوت على صوت الحركة الشيوعية في البلاد، في رفضها للصهيونية والصراع ضدها في الفكر والممارسة، وتقويض فرضياتها جميعا. فمع نشوء نواة الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩١٩ كجزء من هذا الصراع وفي إطاره، ثم نشوء عصبة التحرر الوطني الفلسطيني العام ١٩٤٣، وقيام الحزب الشيوعي الإسرائيلي نهاية العام ١٩٤٨، دحض اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية مقولتها التي تدعي أن الصهيونية هي حركة تحرر قومي يهودية. واعتبرها على نقيض ذلك، حركة اضطهاد قومي. وإذا كان المحك لحركة التحرر الوطني ولقوى اليسار هو الموقف من الاستعمار، ومن النضال المعادي للاستعمار من جهة، والانحياز إلى حركات التحرر الوطني في المستعمرات ضد مستعمريها، والتحالف مع قوى الثورة الاشتراكية المنتصرة بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ من الجهة الأخرى، والاندماج في الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة عالميا في مواجهة البرجوازية الحاكمة في المراكز الرأسمالية، فإن نجاح الحركة الصهيونية قام تاريخيا على عكس ذلك. فالصهيونية

قامت على التعاون مع الاستعمار والاندماج في المشاريع الامبريالية ومعاداة الثورة الاشتراكية. وقام نجاحها في داخل الدول الرأسمالية على تعاون الصهيونية مع البرجوازية المحلية ضد حركة العمال الثوريين. وفي الشرق الأوسط، كانت الحركة الصهيونية منذ أيام الحكم العثماني، وخلال فترة الاستعمار البريطاني وحتى يومنا هذا، حليفا أمينا للمستعمرين على اختلافهم في مكافحتهم حركة التحرر القومي للشعوب العربية، ورأس حربة لمشاريع الهيمنة الامبريالية على المنطقة وتفكيكها وبسط نفوذها عليها.

ومقابل هذه السياسة طرح اليسار الشيوعي الأممي، اليهودي العربي المناهض للصهيونية في إسرائيل شعاره التاريخي : «مع الشعوب العربية ضد الامبريالية وعكاكيزها في المنطقة، وليس مع الامبريالية وعكاكيزها ضد شعوب المنطقة».

اليسار الصهيوني – صهيوني أولا ويطمح لأن يكون يسارا ما استطاع إلى ذلك سبيلا!

إن مصدر المزاوجة بين اليسار والصهيونية ملتبس يرتبط بطبيعة المرحلة التي نشأت فيها الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، حيث برز المد الثوري العمالي الاشتراكي وبدا أن المستقبل مرهون بالتحدي الكبير الذي تفرضه الطبقة العاملة وقواها الثورية في مراكز الرأسمالية، لإنجاز الثورة العمالية وتجاوز النظام الرأسمالي العالمي، الآخذ بالغوص في تناقضاته في أعلى مراحل تطوره.

وقد تميزت الصهيونية منذ بدايتها وحتى وقت قريب بوجود تيار يحاول بعناد التوليف بين الصهيونية والاشتراكية. والتف هذا التيار حول دعوة أحد آباء «الصهيونية الاشتراكية» البارزين– نحمان سيركين– الذي كتب في العام ١٨٩٨: «إن الصهيونية تستطيع أن تتحقق فقط من خلال إقامة دولة يهودية اشتراكية، بمعنى دولة الطبقات العاملة». وقال في الوقت نفسه إن الصهيونية هي مشروع بناء «لليهود»، وهي مع ذلك لا تتناقض مع فكرة صراع الطبقات، لكنها تقف فوق صراع الطبقات هذا، وبفعل فرادة الحالة اليهودية فإن قوانين الصراع الطبقي لا تنطبق عليها، ولا يشكل تناقض المصالح الطبقية في إطارها تناقضا رئيسيا.. بل تتعايش الطبقات القائمة في الشعب اليهودي بوئام وتصالح، بغض النظر عن انتمائها وموقعها الطبقي.

إن هذا الالتباس الفكري وما يحمله من تناقض بنيوي، هو

١٩٤٨: الاقتلاع.

الذي تخبط في إطاره «اليسار الصهيوني» من بدايات الصهيونية، وحتى اندثار حزب مبام، وحركة هشومير هتسعير، وإلى أن تخلت «حركة العمل» نهائيا عن اي ادعاء فكري او سياسي يساري، وإلى أن أخذت زعيمة حزب العمل الحالية تتوعد علنا إحدى المرشحات في قائمة العمل للانتخابات البرلمانية الأخيرة، لمجرد أنها تجرأت في مقابلة صحافية على تعريف نفسها كيسارية، بعد أن كانوا أكثر من حمل هذا المشروع وحاول التوليف غير الواقعي، بين الدولة اليهودية الصهيونية وبين الاشتراكية، والتنظير لأشكال الاستيطان الاشتراكي التعاوني في «الكيبوتس» و«الموشاف « وغيرهما من البنى التعاونية.

«نظرية المراحل» والتباس «اليسار الصهيوني»

إن «نظرية المراحل» التي طرحها مئير يعاري في العام ١٩٢٧، في الجلسة التأسيسية لحركة الكيبوتس القطري، التي تعالج التناقضات التي تخلقها محاولات التوليف بين الصهيونية والاشتراكية، قد وجدت ضالتها في الدعوة إلى تأجيل النضال من أجل الاشتراكية وتأجيل النضال الطبقي حتى الانتهاء من المرحلة الطلائعية (الصهيونية). وهو ما نهج عليه «اليسار الصهيوني» بكل تجلياته، بحيث جرى إخضاع المطالب الطبقية للأهداف الصهيونية دائما، وإخضاع النضال المعادي للاستعمار لمتطلبات المشروع الصهيوني أيضا.

وحتى نلمس ماذا يعني هذا في التطبيق، يكفي التوقف عند

تميزت الصهيونية منذ بدايتها وحتى وقت قريب بوجود تيار يحاول بعناد التوليف بين الصهيونية والاشتراكية. والتف هذا التيار حول دعوة أحد آباء «الصهيونية الاشتراكية» البارزين- نحمان سيركين- الذي كتب في العام ١٨٩٨: «إن الصهيونية تستطيع أن تتحقق فقط من خلال إقامة دولة يهودية اشتراكية، بمعنى دولة الطبقات العاملة». وقال في الوقت نفسه إن الصهيونية هي مشروع بناء «لليهود»، وهي مع ذلك لا تتناقض مع فكرة صراع الطبقات، لكنها تقف فوق صراع الطبقات هذا.

الشهادة التي أعدها مردخاي بيطون وقدمتها حركة «هشومير هتسعير» من «اليسار الصهيوني» أمام لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن فلسطين (اليونيسكوب) في تموز العام ١٩٤٧ عشية اتخاذ قرار التقسيم، وفي صلبها مطلب «هشومير هتسعير» بتمديد بقاء الانتداب البريطاني (اقرأ الاستعمار البريطاني)، وتأجيل جلائه عن فلسطين لمدة عشرين إلى خمسة وعشرين عاما أخرى، وذلك لضمان تشكل أكثرية يهودية مطلقة في فلسطين وشرقي الأردن يتم على أساسها وعلى أساس التوازن السكاني حينها حسم مصير البلاد.

ومقابل هذا الموقف الملتبس (وربما المتلبس) لليسار الصهيوني فقد تراوحت توصيات اليسار المناهض للصهيونية أمام اللجنة الدولية لتقصي الحقائق نفسها في تموز ١٩٤٧ ، بين موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي تشكل في هذه المرحلة بالأساس من الشيوعيين اليهود) الذي طالب في شهادته أمام اللجنة الدولية، بإنهاء الانتداب البريطاني فورا، وبضمان حق تقرير المصير لفلسطين كوحدة إقليمية واحدة. وعلى الرغم من اعترافه بوجود تجمعين قوميين في البلاد، فقد استمر في معارضة تقرير المصير المنفصل للعرب واليهود كلا على حدة.

أما موقف عصبة التحرر الوطني الفلسطينية (التي تنظم في إطارها الشيوعيون الفلسطينيون العرب) فقد أوصت أمام اللجنة الدولية «باتباع سياسة تضمن انهاء الانتداب البريطاني فورا، وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكان فلسطين عربا ويهودًا». وأكدت مطلبها: «بأن يضمن أي حل، الحقوق الوطنية للشعب العربي في فلسطين، وفي الوقت نفسه، أن يؤمّن الحل الحقوق المدنية والحريات الديمقراطية للسكان اليهود في فلسطين، هذه الحقوق وتلك الحريات التي لا تتعارض أبدا مع أماني الشعب العربي القومية».

لقد بات واضحا بعد هذه المقارنة، أن المزاوجة المضغوطة التي تتم بين الصهيونية كحركة موالية للامبريالية العالمية ولمصالح رأس المال الكبير (اليهودي والعالمي)، وبين نقيضها – الاشتراكية، هي مزاوجة هجينة كانت تهدف إلى تشويه الاشتراكية وتضليل الطبقة العاملة اليهودية وجذبها وسلخها عن مجتمعاتها، وعزلها عن معارك الطبقة العاملة في أوطانها الأم، ومحاربة اندماجها فيها، واقتلاعها منها، لتصبح أداة «طلائعية» طيعة وخاضعة لمشاريع الصهيونية التي تستهدف بناء وطن قومي يهودي في فلسطين على حساب وجود الشعب الفلسطيني وعلى أرض وطنه.

وإذا كانت الصهيونية «تشكل تيارا سياسيا رجعيا، وحركة قومية متعصبة، وأداة مهمة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار ضد القوى الثورية في عصرنا»، وإذا كانت الصهيونية تنفي الصراع الطبقي داخل الشعب اليهودي وتروج لتصالح وتوافق طبقي في إطار الدولة اليهودية، وإذا كان الصراع بالنسبة لمفكري الصهيونية، ليس صراعا طبقيا بين جبهة أممية تتشكل من العامل اليهودي والعامل العربي والعامل الفرنسي مثلا، ضد العدو الطبقي الذي يمارس الاستغلال والاضطهاد، وضد الامبريالية، وإنما جبهة يتحد فيها العامل اليهودي المستغل (بفتح الغين)، والرأسمالي اليهودي المستغل (بكسر الغين)، في مواجهة مع الفلسطينيين كل الفلسطينيين، ومع العرب كل العرب، ومع الفرنسيين كل الفرنسيين (بحجة اللاسامية)، وإذا كانت الصهيونية مسكونة بالقلق، من فكرة ان كل صراع طبقي جذري في إسرائيل يضعف الوحدة القومية في مفهومها الصهيوني، ومن شأنه أن يشكل خيانة قومية، وإذا كانت هذه مواصفات الصهيونية الجوهرية التي تلتقي عليها تياراتها جميعا، فماذا يبقى من يسارية «اليسار الصهيوني»، وما هي حدود العلاقة بين بعده اليساري وبعده الصهيوني؟.

بات واضحا بعد هذه المقارنة، أن المزاوجة المضغوطة التي تتم بين الصهيونية كحركة موالية للامبريالية العالمية ولمصالح رأس المال الكبير (اليهودي والعالمي)، وبين نقيضها - الاشتراكية، هي مزاوجة هجينة كانت تهدف إلى تشويه الاشتراكية وتضليل الطبقة العاملة اليهودية وجذبها وسلخها عن مجتمعاتها، وعزلها عن معارك الطبقة العاملة في أوطانها الأم، ومحاربة اندماجها فيها، واقتلاعها منها، لتصبح أداة «طلائعية» طيعة وخاضعة لمشاريع الصهيونية

هل نتخلى عن المعركة على الجمهور الإسرائيلي؟!

لقد ثبت بالفكر والممارسة التاريخية أن هذا التزاوج بين اليسار والصهيونية هو تزاوج هش لم يصمد في الامتحانات الحقيقية. وفي كل مرة اصطدمت القيم الصهيونية مع القيم الاشتراكية انتصرت مؤسسات اليسار الصهيوني لقيم الصهيونية، بينما وجد بعض من اعتبروا أنفسهم صهيونيين، أنهم مضطرون إلى الاختيار بين الانسلاخ عن الصهيونية والانضمام إلى المعسكر المناهض للصهيونية من جهة، أو إلى التخلي عن اليسار والغوص في مستنقع المفاهيم الصهيونية اليمينية الرجعية الموالية للامبريالية من الجهة الأخرى، وبخاصة حين تقصف المدافع ويعلو التوتر الأمني ويسيطر خطاب العسكرة.

لا توجد صعوبة في إبراز التناقض الوجودي القائم بين مصالح الشعب الفلسطيني والفكر والممارسة الصهيونية ، التي جعلت من الشعب الفلسطيني عدوها وضحيتها الأولى. إلا أن أحد الأهداف الأصعب في المعركة ضد الصهيونية التي يخوضها العرب واليهود في اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية، هو فضح التناقض بين مصالح الجماهير العمالية والشعبية اليهودية المنضوية تحت يافطة الصهيونية، وبين المؤسسة والأيديولوجية الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، وسلخ قطاعات أوسع من اليهود الذين اهتزت قناعاتهم بصدقية الصهيونية، ولسوا تناقضها مع مصالحهم وقيمهم عن الكتلة الشعبية الملتفة هو إجماع قومي صهيوني مضلل.

الصهيونية والفلسطينيون: تناقض وجودي.

إن بذل الجهود من أجل بناء التحالفات مع هذه المجموعات ودفعها للانفضاض عن الصهيونية، من خلال طرح بديل يساري ديمقراطي تقدمي، عادل قوميا وعادل اجتماعيا، يسقط هيمنتها، هو هدف استراتيجي أساسي لليسار المناهض للصهيونية.

لقد تبنى اليسار الشيوعي هذه الاستراتيجية منذ تأسيس أول تنظيم له في فلسطين وحتى اليوم، وقد برزت طبيعة هذه المواجهة، في خطاب أول سكرتير عام للحزب الشيوعي الفلسطيني مئيرتسيون في العام ١٩١٩، في دعوة العمال اليهود إلى اكتشاف التناقض بين مصالحهم وبين الصهيونية والانفضاض عنها فقال: «حزبنا لن يكف عن دعوة كل العاملين اليهود الذين يرون في هذه اللحظة، أن خلاصهم الوحيد هو في الصهيونية قائلين لهم: أيها العميان انظروا، وأيها الطرشان اسمعوا، وأيها المتلونون أزيلوا القناع عن وجوهكم، واعلموا أن كل الأبراج التي تفكر الصهيونية ببنائها هنا هي أبراج في الهواء، قائمة على مخزن بارود قد ينفجر في كل لحظة».. «ابحثوا عن طريق جديدة مأمونة، جدوا طريق السلام مع جماهير العاملين من الشعب العربي المقيم هنا. تذكروا أنه مع كل مواطن أو صديق صهيون يأتي هنا لكي «يخلص» المزيد من الأرض ويستغل سكانها – إنما يضيف مزيدًا من المواد المتفجرة من تحت أقدامكم» (كتاب «خمسون عاما على الحزب الشيوعي في البلاد»).

وفي بيان وجهه الحزب الشيوعي الفلسطيني اليهودي العربي إلى العمال اليهود في مدينة تل أبيب في الأول من أيار ١٩٣٦ جاء: «الصهيونية لا تشكل خطرا على مصالح الجماهير العربية في فلسطين وعلى مصالح الحركة الوطنية التحررية في المشرق العربي فقط، بل هي تشكل خطرا على

لم يكن اليسار المناهض للصهيونية وفي صلبه الحركة الشيوعية في الماضي وليس اليوم عاملا حياديا ومتفرجا على تناقضات الصهيونية، بما فيها اليسار الصهيوني، بل كان دائما عاملا نشيطا في تعميق هذه التناقضات وتأجيجها، وفي الصدام مع طروحات اليسار الصهيوني على المستويين الفكري والسياسي، والوصول إلى الجماهير العمالية اليهودية والقوى الليبرالية ذات النزعة الديمقراطية المضللة، المنضوية تحت لواء الايديولوجية الصهيونية و«اليسار الصهيوني» بهدف تأجيج هذا التناقض

مصالح الجماهير الشعبية اليهودية نفسها..». وأضاف البيان: «إن الحزب الشيوعي الذي يناضل منذ قيامه من أجل تآخي الجماهير العربية واليهودية في النضال ضد الامبريالية، يدعوكم إلى النضال ضد الصهيونية وضد سياسة احتلال العمل... إن الصهاينة يعملون على تحويل الجماهير اليهودية إلى قوة لاضطهاد الحركة التحررية العربية» (ماهر الشريف: «الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ – ١٩٤٨»، ص٩١– ٩٢).

اليسار المناهض للصهيونية فاعل في تأجيج التناقضات في الصهيونية

لم يكن اليسار المناهض للصهيونية وفي صلبه الحركة الشيوعية في الماضي وليس اليوم عاملا حياديا ومتفرجا على تناقضات الصهيونية، بما فيها اليسار الصهيوني، بل كان دائما عاملا نشيطا في تعميق هذه التناقضات وتأجيجها، وفي الصدام مع طروحات اليسار الصهيوني على المستويين الفكري والسياسي، والوصول إلى الجماهير العمالية اليهودية والقوى الليبرالية ذات النزعة الديمقراطية المضللة، المنضوية تحت لواء الايديولوجية الصهيونية و«اليسار الصهيوني» بهدف تأجيج هذا التناقض، وتشجيع عملية الفرز والسلخ في داخل المعسكر الذي يدعي أنه «يسار» و «صهيوني» في آن معا.

إن أهم الأسلحة التضليلية التي تحاول المؤسسة الصهيونية اللجوء إليها لمواصلة تضليل شعبها، هو الخلط لأغراض سياسية بين الصهيوني – واليهودي – وإسرائيل. ويجري التركيز على هذا الخلط من أجل تثبيت ثلاث مغالطات: أن كل اليهود صهيونيون بحكم كونهم يهودا. وهذا يلغي اليسار غير الصهيوني والمناهض للصهيونية، ويحول هذا الخلط الصهيونية من أيديولوجيا رجعية سائدة في إسرائيل، إلى صفة ملزمة لكل يهودي ولكل إسرائيلي، ويجعل من كل الإسرائيليين يهودا صهيونيين، وهذا يلغي شرعية الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل ودورها على الساحة الإسرائيلية، ويتنكر لوجود قطاعات واسعة من الإسرائيليين اليهود وغير اليهود الذين لا ينطبق عليهم تعريفهم كصهيونيين. والمغالطة الثالثة، أن إسرائيل الصهيونية هي الممثل ليهود العالم وهذا يلغي حق ملايين اليهود في العالم الذين لا يريدون الارتباط بإسرائيل وبالصهيونية وفكرها وسياستها بل يشكلون جزءا مهما من اليسار المناهض للصهيونية. ولكن الخطر الحقيقي في هذا الخلط هو أنه يلغي الفرصة لإحداث الفرز السياسي والفكري على الساحة الإسرائيلية وداخل الشعب اليهودي، ويلغي التناقضات الطبقية ويضع كل اليهود في إسرائيل وفي العالم في قارب واحد، عميقا في قفص الأيديولوجيا الصهيونية، ويقطع الطريق على الانفضاض عن الإجماع القومي الصهيوني.

وحين تدمغ الصهيونية بالعنصرية، تصور المؤسسة ذلك بالهجوم اللاسامي على اليهود، وحين تجري إدانة ممارسات حكام إسرائيل واحتلالهم وحروبهم، يجري تصوير ذلك كاعتداء على وجود إسرائيل مع كل ما يحمله ذلك من ابتزاز سياسي وعاطفي، ولا تتورع المؤسسة الصهيونية عن مطالبة اليهود في أوطانهم في أنحاء العالم بالولاء لإسرائيل، وليس لأقطارهم.

إن أي ترويج لهذا الخلط بين الصهيوني واليهودي وإسرائيل، حتى حين يأتي كجزء من مزايدة قومية عربية أو غير عربية معادية للصهيونية، يصب موضوعيا في خدمة الصهيونية، واليسار الصهيوني. كما أن محاولة بعض القوى الهروب إلى الأمام من المواجهة الفكرية مع الأيديولوجيا الصهيونية، والاستعاضة عن هذه المواجهة الجذرية، بافتعال مفهوم فضفاض غير واضح المعالم مثل «الأسرلة» من الجهة الاخرى، يصب موضوعيا هو الآخر في خدمة الصهيونية ويساعدها على التستر على الصراع الحقيقي.

يقوم خطاب المؤسسة الصهيونية في أيامنا على نهج تفريغ القضية الفلسطينية من فلسطينيتها، والبحث عن مبررات لمواصلة احتجاز حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتنكر لحقه في التخلص من الاحتلال، وفي التحرر والاستقلال الوطني، واحتجاز حق الأقلية القومية العربية الفلسطينية المواطنة في إسرائيل بالمساواة في الحقوق القومية والمدنية.

وفي سياق المعركة لدحر الأيديولوجيا الصهيونية، والمعركة على تخليص اليهود أيضا من هيمنة الصهيونية، ليس من مصلحة اليسار المناهض للصهيونية، ولا من العقل أن يجري تصنيف كل من يعرّف نفسه على أنه صهيوني على أنه عدو يجب مقاطعته. هناك أفراد ومنظمات لهم موقف تقدمي في قضية عينية. هناك أفراد ومجموعات راكموا وعيًا هزّ قناعاتهم الصهيونية، وتبين لهم أنهم كانوا عرضة لتضليل أيديولوجي ممنهج من المؤسسة الصهيونية. هناك عمال في أماكن العمل يخوضون نضالات نقابية مشتركة وعادلة دفاعا عن حقوقهم، هناك ضحايا جدد للسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة والضربات الاقتصادية المبيتة، وتعمق الفقر واتساع البطالة. هناك قطاعات واسعة توصلت إلى اكتشاف العلاقة بين الأزمة الاجتماعية العميقة، وبين الأزمة السياسية الخانقة واستمرار فظائع الاحتلال والاستيطان والحرب. واكتشفت العلاقة بين قمع الفلسطينيين في المناطق المحتلة وتفشي مظاهر العنصرية، والعنف، والتدهور الفاشي في إسرائيل، بين جوع الفلسطينيين وإفقارهم، وبين جوع قطاعات شعبية آخذة في الاتساع في إسرائيل.

إن فئات واسعة من المشاركين في هذه النضالات يعرّفون أنفسهم كصهيونيين، وعلى اليسار المناهض للصهيونية أن يطمح إلى تعميق التناقض بينهم وبين الإجماع القومي الصهيوني، وعليه أن يطمح إلى بناء تحالفات مع ضحايا المؤسسة الصهيونية، وضحايا سياسة الحرب والعسكرة والاستغلال في كل مرة تتوفر الامكانية لذلك.

لقد صاغ اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية في البلاد مفهوم الوحدة الكفاحية وبادر إلى بناء أطرها. إن أطر الوحدة الكفاحية لا تقوم على قاعدة أيديولوجية مشتركة بالضرورة. وتتمثل أهمية هذه الأطر في قدرتها على أن تخوض المعارك العينية، من خلال استقطاب قوى من مشارب فكرية مختلفة بما فيها قوى لا زالت تعرف نفسها على أنها صهيونية في الجمهور اليهودي وسلخها عن الإجماع القومي الصهيوني. هكذا في القضية السياسية وهكذا في قضايا الاحتجاج الاجتماعي والطبقي.

إن مثل هذا النضال المنفتح كفاحيا، مشروط بالقدرة على خوض النضال الفكري مع المختلفين أيديولوجيا. فالنضال الفكري يكمل التعاون السياسي والاجتماعي والنقابي في القضايا المشتركة. وسيكون من الانتهازية التعاون مع أناس كهؤلاء من دون خوض الصراع الفكري معهم، كما أن من الفئوية خوض الصراع الفكري معهم، من دون القبول بالتعاون على قاعدة تقدمية مشتركة ميدانيا.

ليست التقسيمة الأساسية بالنسبة لليسار الأممي المناهض للصهيونية بين اليهود في جهة والعرب في جهة أخرى، بل بين أولئك الذين لديهم مصلحة في النظام الاجتماعي والسياسي القائم ومن لديهم مصلحة في تغييره. ولذا يطرح هذا اليسار سياسة يهودية عربية تقدمية وديمقراطية حقيقية، بدلا من سياسة لليهود وأخرى للعرب.

«اليسار الصهيوني»: بين قبول «دولة المواطنين» ورفض المساواة في الحقوق القومية

إن محاولات المؤسسة الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، وفي طليعتها أحزاب «اليسار الصهيوني»، جرّ النقاش إلى مسألة حق إسرائيل في الوجود بعد مرور أكثر من ستة عقود على قيامها، هي محاولة إسرائيلية خطيرة لخلط الأوراق والتهرب من القضايا المستحقة، وهي محاولة لجعل القضية الملحة المطروحة للحسم هي قضية وجود إسرائيل وضمان أمنها والحفاظ على يهوديتها، وليس قضية تعطيل إقامة الدولة الفلسطينية وإجهاض

إقرث وبرعم: اليسار يرسب في امتحان المواطنة.

ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

يقوم خطاب المؤسسة الصهيونية في أيامنا على نهج تفريغ القضية الفلسطينية من فلسطينيتها، والبحث عن مبررات لمواصلة احتجاز حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتنكر لحقه في التخلص من الاحتلال، وفي التحرر والاستقلال الوطني، واحتجاز حق الأقلية القومية العربية الفلسطينية المواطنة في إسرائيل بالمساواة في الحقوق القومية والمدنية.

انعكس النهج الليبرالي الذي طغى على معسكر «اليسار الصهيوني» في العقدين الأخيرين في موقفين: الأول – قبوله لمشروع «دولة المواطنين» من جهة، واعتبار شولاميت ألوني، مؤسسة وقائدة حركة حقوق المواطن في إسرائيل، الأم الروحية لهذا الطرح، ما دامت حدوده هي المواطنة المتساوية، في الدولة الوحيدة القائمة في فلسطين التاريخية، والثاني – رفض اليسار الصهيوني المطلق لمشروع «المساواة في الحقوق القومية والمدنية» الذي طرحه اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية.

وتعتبر طروحات البروفسور روت غبيزون، كبيرة الخبراء القانونيين المعتمدين من قبل لجنة الدستور البرلمانية في مسألة إعداد الدستور في إسرائيل، والتي تعبر بوضوح عن الفكر السائد في «اليسار الصهيوني»، أن الدستور العتيد، يجب أن يوفر المساواة للمواطنين العرب في داخل دولة إسرائيل، أما الحقوق القومية فيمكن ممارستها في إطار الدولة الفلسطينية فقط، على افتراض أنها ستقوم بجانب إسرائيل. وتضيف غبيزون أن رفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، هو من منطلق الخوف الديمغرافي الطاغي على الإسرائيليين. وأن القلق يكتنف المؤسسة الإسرائيلية حول مستقبل التوازن السكاني في فلسطين التاريخية. وأن هذا القلق، وليس البعد الأخلاقي وعدالة القضية الفلسطينية و«المصالحة التاريخية»، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية، هي التي تستدعي حلا على أساس دولتين لشعبين. وأن دفع مسألة الدستور اليوم نابع من هذا القلق ومن الحاجة إلى تثبيت طابع إسرائيل كدولة يهودية مستقبلا.

وتعتبر غبيزون أن الدستور المنشود، يفترض حالة ينتهي فيها الاحتلال، وتقوم دولة فلسطينية، فكيف ستبدو دولة إسرائيل عندها؟. فالدستور المقترح ينطلق من ضمان مساواة المواطنين العرب في القضايا المدنية، ومن أن إسرائيل تعبر عن ممارسة الحقوق القومية لليهود في إطار دولة «يهودية وديمقراطية». أما ممارسة الحقوق القومية للفلسطينيين المواطنين في إسرائيل أيضا، فيتم التعبير عنها في إطار الدولة الفلسطينية، وليس داخل إسرائيل.

إن المحك الحقيقي لقلق غبيزون، والمحك الفاضح لسياسة المؤسسة الصهيونية الحاكمة في قضية «الخلل الديمغرافي»، هو في موقفهم المتنكر لحق ربع مليون مواطن عربي في إسرائيل، مهجرين عن بلداتهم المهدومة. ان معارضة عودة اللاجئين الداخليين إلى قراهم، على الرغم من أنها لا تمت إلى التوازن الديمغرافي بصلة تفضح حقيقة التستر على موقف صهيوني كلاسيكي في صلبه أن إسرائيل لن تقبل تحمل المسؤولية التاريخية عن نكبة الشعب الفلسطيني، أكثر من خوفها من التوازن الديمغرافي، فاللاجئون المهجرون في داخل إسرائيل هم مواطنو الدولة وجزء من ديمغرافيتها، ولا يوجد أي منطق يمنع أهالي إقرث وبرعم والغابسية على سبيل المثال، من العودة إلى قراهم التي هدمتها الدولة، ولا يوجد أي منطق بمنع اهالي الدامون او البروة في طمرة وكابول والجديدة من العودة إلى قراهم والعودة لاستعمال أرضهم، وبخاصة غير المستعمل منها، سوى الخوف من التاريخ. لقد كان الصحافي المعروف دان مرغليت الأكثر فظاظة ووضوحا خلال مراشقة في المواقف بيننا في مقصف الكنيست، نقله لاحقا على صفحات هآرتس حين أعلن أن المشكلة ليست في عودة بضعة عشرات الألوف من الفلسطينيين في اطار لمّ الشمل، وإنما بالمس في البعد الأخلاقي للصهيونية، التي لن تعترف بالمسؤولية عن النكبة، وبالمسؤولية تجاه ضحاياها.. ليست المسألة مسألة ديمغرافيا وإنما مسألة المصداقية والشرعية التي تحاول الصهيونية أن تضفيها على تاريخها.

لا تزال المؤسسة الإسرائيلية تتعامل مع أبناء الاقلية القومية العربية فيها كغرباء في وطنهم أو ضيوف عابرين. أن هذا التوجه لا ينحصر في نهج اليمين المتطرف الذي يطرح مشاريع الترانسفير والتبادل السكاني، فالمشكلة الحقيقية تتمثل في تجذر

لقد مرت أيام كانت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بقيادة اليسار الصهيوني تنشط فيها لمحاربة المركب الفلسطيني في هوية المواطنين العرب في إسرائيل، مستندة إلى الإرهاب الفكري والسياسي الذي مارسته أكثر أجهزة الدولة ظلامية، للحيلولة دون تجرؤ الناس على استنهاض الوعي بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني من جهة، ومن أجل ضمان مأسسة مقولة «الهوية» العربية الإسرائيلية» الهجينة، بديلا عن الهوية القومية الفلسطينية من الجهة الأخرى.

هذه الأفكار في الخطاب السياسي السائد في مركز السياسة في إسرائيل وفي خطاب القوى التي تزعم أنها «يسار صهيوني». إن سياسة «الخطر الديمغرافي» العنصرية، والهجمة لتثبيت الطابع اليهودي لإسرائيل (يهودية الدولة بدلا من إسرائيليتها)، وعقلية الفصل العنصري (نحن هنا، وهم هناك) ومشروع جدار الفصل العنصري، ليست حقيقة من صنع اليمين الإسرائيلي المتطرف، بل من صنع مدرسة حزب العمل ومدرسة «اليسار الصهيوني»، الذي يوفر البنية التحتية الفكرية لانفلات اليمين المتطرف.

جدلية النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية والمساواة في الحقوق القومية والمدنية!

يشكل العرب الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل أقلية قومية. ان مليون وثلاثمئة ألف مواطن عربي في إسرائيل يشكلون نسبة عشرين بالمئة من سكانها، هم ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي صمد في وطنه على الرغم من نكبة شعبه الفلسطيني في العام ١٩٤٨ . جزء من الشعب الفلسطيني دون انتقاص، ولكننا نصر في الوقت نفسه على أن نكون جزءا غير منقوص الحقوق من مواطني إسرائيل. وفي كلتا الحالتين فإننا نطرح تحديا أمام الأيديولوجيا الصهيونية وأمام «اليسار الصهيوني» بشكل خاص. إن اصرارنا على حقنا في المواطنة غير المنقوصة، ليس نابعا من أننا ظهرنا فجأة في إسرائيل، وإنما نابع من أن إسرائيل ظهرت في وطننا الذي لا وطن لنا سواه. إن مواطنتنا على خلاف الآخرين، متجذّرة بهذا المعنى؛ نابعة من ارتباطنا بوطننا، وليس من هجرتنا إليه.

تمثلت إحدى الوسائل المركزية التي لجأت اليها المؤسسة الإسرائيلية بقيادة حركة العمل، لاستدراك الفشل في تفريغ البلاد نهائيا من الشعب الفلسطيني، في محاولتها محو الهوية القومية للمواطنين العرب في إسرائيل، ومحو انتمائهم إلى شعبهم الفلسطيني، وافتعال هوية قومية جديدة للتعامل معهم كـ «عرب إسرائيل». لقد خاض اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية معركة قاسية منذ إقامة إسرائيل لإسقاط هذه الهوية الهجينة، وقاد معركة الأقلية القومية العربية في سبيل انتزاع الاعتراف بها أقلية قومية فلسطينية مواطنة في إسرائيل.

تتطلب الأوضاع المركبة إجابات مركبة. وقد حدد اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية استراتيجيته في القضية القومية تاريخيا، على ركيزتين تناقضان وتتحديان الاستراتيجيا التي دفعت بها حكومات اليسار الصهيوني بقيادة حركة العمل بشأن موقع المواطنين العرب في إسرائيل.

الركيزة الأولى، أن المواطنين العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني وجزء من النضال من أجل تحقيق حقوقه القومية المشروعة وتحرره، وجزء من النضال المناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ومن أجل التخلص من التبعية لمشاريع هيمنتها في المنطقة.

والركيزة الثانية، أن هذه الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل، هي جزء من المجتمع الإسرائيلي، وجزء حاسم من النضال من أجل السلام العادل، ومن أجل إحداث التغيير الديمقراطي العميق داخل هذا المجتمع. وأن المواطنين العرب وحدهم ليس بمقدورهم إنجاز هذا التغيير. ولكن ليست هناك قوة أخرى في إسرائيل قادرة على إحداث التغيير الديمقراطي العميق، من دون مشاركة الجماهير العربية أو في المواجهة معها.

وفي إطار هذا المنظور الاستراتيجي فإن دور الاقلية القومية العربية في إسرائيل، جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية اليهودية، ومع قوى السلام الأكثر التزاما في إسرائيل، هو المساهمة في تحويل المجتمع، والعقلية السائدة ونظام الحكم في إسرائيل تحويلا ثوريا، نحو ديمقراطية حقيقية وسلام عادل ومجتمع تقدمي اشتراكي. أن الاقلية القومية العربية بقيامها بهذا الدور، وانخراطها في هذه النضالات، من موقعها المتميز في إسرائيل، إنما تقدم أكبر خدمة لقضية شعبها الفلسطيني

وتوجه ضربة موجعة للفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية.

لقد مرت أيام كانت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بقيادة اليسار الصهيوني تنشط فيها لمحاربة المركب الفلسطيني في هوية المواطنين العرب في إسرائيل، مستندة إلى الإرهاب الفكري والسياسي الذي مارسته أكثر أجهزة الدولة ظلامية، للحيلولة دون تجرؤ الناس على استنهاض الوعي بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني من جهة، ومن أجل ضمان مأسسة مقولة «الهوية» العربية الإسرائيلية الهجينة، بديلا عن الهوية القومية الفلسطينية من الجهة الأخرى.

لقد هزمت هذه السياسة وسقطت المراهنة عليها والتفت الجماهير الواسعة حول وثيقة ٦ حزيران ١٩٨٠ التي قادها القائد والمؤرخ البارز إميل توما، وفي صلبها: «نحن أهل هذا الوطن ولا وطن لنا غير هذا الوطن... حتى لو جوبهنا بالموت نفسه فلن ننسى أصلنا العريق.. نحن جزء حي وفاعل ونشيط من الشعب العربي الفلسطيني..» (الكتاب الأسود الثاني– «المؤتمر المحظور»).

ومنذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين باتت مخاوف المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وقلقها، لا تنصبّ على المركب الفلسطيني فقط في هوية المواطنين العرب، بل أخذ المركب المدني «المواطني» في هويتهم كمواطنين في دولة إسرائيل يقلقها أكثر من أي مركب آخر.

ينعكس المركب المدني في هوية العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، في إصرارهم على النضال من أجل تحقيق المساواة التامة في الحقوق المدنية كمواطنين، والمساواة في الحقوق القومية كأقلية عربية فلسطينية داخل دولة إسرائيل. وينعكس أيضا في إصرارهم على الإلقاء بوزنهم السياسي المتميز من أجل التأثير على صورة المجتمع الإسرائيلي وسياساته ووجهة تطوره. ويبدو أنه كلما زاد وعي المواطنين العرب في إسرائيل لوزن مواطنتهم، وكلما زاد اصرارهم على توظيف ثقلهم لطرح بديل للإجماع القومي الصهيوني، إلى جانب القوى الديمقراطية اليهودية، والفئات المعنية منها بإحداث التغيير الجذري في إسرائيل، فان الوجه الإقصائي البشع «للمخاوف الديمغرافية» يتكشف بشكل سافر. إن أحزابا سياسية قوامها المطالبة بالترانسفير القسري للمواطنين العرب والتخلص من مواطنتهم، باتت جزءا شرعيا من الخطاب السياسي الرسمي السائد في إسرائيل والقابع في سدة الحكم.

لقد خاضت الأقلية القومية العربية في إسرائيل نضالا مريرا على مدى عقود من الزمن بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، من أجل البقاء في وطنها والدفاع عن أراضيها وحقوقها، بعد ان نفضت عنها نفسية النكبة وطورت بديلا لها نفسية النضال والتصدي.

طالبت المؤسسة الإسرائيلية المواطنين العرب على مدار أكثر من ستة عقود بإعلان ولائهم لدولة إسرائيل. وبشكل أساسي فان المواطنين العرب لم يخرجوا للنضال ضد وجود دولة إسرائيل. لكنهم ناضلوا دون هوادة في تلاحم مع اليسار المناهض للصهيونية وكل القوى الديمقراطية الحقيقية، من أجل اختراق ثوابت الإجماع القوي الصهيوني، من أجل إحقاق الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، من أجل إنهاء الاحتلال وتفكيك جميع المستوطنات، من أجل إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ عاصمتها القدس غير منقوصة السيادة، من أجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومن أجل المساواة في الحقوق القومية والمدنية للمواطنين العرب في إسرائيل .

أزمة «اليسار الصهيوني» اليوم من أزمة الصهيونية وخوائها!

ليس هناك شك في أن الصهيونية اليوم هي الأيديولوجيا والسياسة المسيطرة في إسرائيل، وهي القاسم المشترك للاحزاب الصهيونية المشاركة في الحكم وفي المعارضة. ولكن لا يوجد شك أيضا بأن الصهيونية تعيش أزمة خانقة وتتخبط في تناقضاتها أكثر من أي وقت مضى. ومصدر هذه الأزمة نابع من عدم قدرة الصهيونية وحكام إسرائيل على توفير أي حلول ومخارج من أزمتها السياسية والاجتماعية، ومن حلّ القضية الفلسطينية وقضية التناقض المستفحل بين يهودية إسرائيل وديمقراطيتها في معادلة «الدولة اليهودية الديمقراطية».

يشكل إفلاس المقولات المؤسسة للصهيونية، وتحولها إلى مفاهيم خارج السياق التاريخي والسياسي أرضا خصبة لتخبط الصهيونية وتهافتها. فمفاهيم مثل الشتات، والعمل العبري، والكيبوتس، والعمل في الأرض، والتكافل القومي والاجتماعي، وفرن الصهر، والهجرة اليهودية الواسعة إلى إسرائيل (علياه)، باتت جميعها خارج السياق ولم تعد ذات صلة، في وقت تتخبط فيه إسرائيل الرأسمالية، وسياساتها الليبرالية الجديدة المتطرفة، وتحمسها للقيام بدور فاعل في إطار اقتصاد العولمة الرأسمالية، وسيطرتها الكولونيالية الجديدة على المناطق الفلسطينية المحتلة، المعدة لتكون الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

والقدس المحتلة، إسرائيل التي أرادت التخلص من الارتباط بالعمال الفلسطينيين وحاصرت غزة وأغلقت أبواب الضفة الغربية، فغرقت في بحر من العمال الأجانب من مهاجري العمل، ولاجئي العمل عبر الحدود من السودان وإريتريا وغيرها من بلدان العالم الثالث، فلجأت إلى إحاطة نفسها بجدران الفصل العنصري وجدران العزل الالكترونية، ومطاردة العمال الأجانب وطردهم من أراضيها. وأعادت انتاج العنصرية بأشكال جديدة وعناوين جديدة وضحايا جدد بمن فيهم المهاجرون اليهود الاثيوبيون.

لم يبق من الأيديولوجيا الصهيونية وقد تهافتت المفاهيم التي كانت تدعيها كمفاهيم مؤسسة، غير عدوانيتها وولائها للامبريالية واندماجها في سياسات الليبرالية الجديدة وانفلاتها العنصري.

وأمام فشل اليسار الصهيوني بتجاوز هذه الأزمة من خلال فك الارتباط مع بعده الصهيوني، فقد حاول الهروب إلى الأمام، واللجوء إلى مقولات جديدة وأدوات تحليل جديدة، مثل تيار ما بعد الصهيونية، والتركيز على الاعتراف بـ «يهودية الدولة»، ومقولة «الخطر الديمغرافي»، وانتصار مدرسة الديمغرافيا على مدرسة الجغرافيا (ارض إسرائيل الكبرى) ، والترويج إلى أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير قابل للحلّ، وأن المطلوب هو التخلي عن حلّ الصراع والاكتفاء بإدارته. إن تطور هذه المفاهيم جميعها يعزز صهيونية «اليسار الصهيوني» ويميع يساريته، وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة.

وعندما تلجأ المؤسسة الصهيونية أمام الشعب في إسرائيل وأمام العالم إلى مغالطات الخلط الملغوم بين اليهودي والصهيوني، وإلى المماثلة بين إسرائيل بصفتها دولة ومؤسسة سياسية في الماضي والحاضر والمستقبل، وبين الصهيونية، فإنها تهدف إلى قطع الطريق على تطور أي وعي في الجمهور اليهودي في إسرائيل وفي العالم، يدعو للتحرر من الصهيونية كأيديولوجيا طبقية وعنصرية في خدمة البرجوازية اليهودية الكبيرة، وكأداة تابعة للامبريالية في المنطقة، وتقطع الطريق على مجرد التفكير بطرح بديل فكري وسياسي واجتماعي يقود إلى تطبيع إسرائيل بدلا من الانشغال الدائم في ابتزاز الآخرين للتطبيع معها. إن الوعي الزائف الذي تنتجه وتفرضه المؤسسة الصهيونية، بالتضليل والابتزاز وتوظيف اللاسامية والكارثة و«الإرهاب» والخطر الوجودي والعدو المشترك الذي يعاد إنتاجه في كل مرة من جديد، هو الذي يمكن الأيديولوجيا الصهيونية من إحكام هيمنتها بشكل جارف على قطاعات كبرى من الجمهور اليهودي في إسرائيل والعالم.